التعقيب على ورقة الأستاذ ناصر أمين

العدالة الإنتقالية في مصر .. خطوات متعثرة

مؤتمر مصر تعود

(القاهرة ٦- ٧ يونيو ٢٠١٢)

معتز بالله عثمان[1]

سلطت ورقة العدالة الإنتقالية في مصر خطوات متعثرة التى أعدها أ. ناصر أمين - مدير المركز العربي لإستقلال القضاء والمحاماة - الضوء على العدالة الإنتقالية ومقوماته الرئيسية المتمثلة في المحاكمات، وكشف الحقيقة، والتعويض، والإصلاح المؤسسى، وحفظ الذاكرة.

واستعرضت الورقة أهمية تبنى مصر لآليات العدالة الإنتقالية وناقشت الورقة إشكاليات العدالة الإنتقالية في مصر، وإقترحت أن يتضمن (برنامج العدالة الإنتقالية) في مصر : التحقيق القانوني في عمليات الإعتقال التعسفي، والتحقيق في عمليات التعذيب، والتحقيق في حالات الإعدام الصادرة من المحاكم الإستثنائية وحالات القتل خارج القانون، والتحقيق في عمليات الفساد المنظم.

وتثير هذه الورقة الورقة المهمة التى قدمها أ. ناصر أمين، من واقع خبرته وتجربته في قضايا العدالة وإستقلال القضاء. عدد من الإشكاليات منها تأسيس العدالة الإنتقالية على القوانين العقابية والإجرائية في مصر وتناولت التصور النموذجي للمحاكمات والأسئلة المرتبطة بها، ووالإصلاح المؤسسي، وتقييم لعملية المحاكمات الجارية في مصر في جرائم قتل المتظاهرين، وطرحت الورقة تصور لسد الثغرات في تجريم بعض الأفعال والجرائم التى لا يعرفها التنظيم القانوني المصري، وتتمثل هذه التصورات في قبول مصر اختصاص المحكمة الجنائية الدولية المؤقت، ثم التصديق على نظام روما ومن ثم يصبح نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية جزء من التشريع الداخلي وإمكانية ملاحقة المتهمين على هذا الأساس.

التعقيب :

في البداية أود أن أشير لعدد من الملاحظات الأولية من زاوية إثراء النقاش، تتعلق أولى هذه الملاحظات، بضرورة فهم السياق التاريخي والسياسي الذى مرت به مصر فلكل تجربة من تجارب العدالة الإنتقالية سياقها التاريخي والسياسي الذى يميز كل تجربة من تجارب ومناهج العدالة الإنتقالية.

وثاني هذه الملاحظات أن تبنى الدعوة للعدالة الإنتقالية في مجتمع ما تتطلب حركة اجتماعية تطالب بالكشف عن الحقيقة ومحاسبة المتورطين وجبر الأضرار، وهذه الحركة الاجتماعية يجب أن تعبر عن أطياف اجتماعية واسعة تضم ضحايا الانتهاكات وعائلاتهم والمضارين من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأن تتبلور مطالب واقترحات هذه الحركة على مدى فترة زمنية معقولة،

[1] مساعد الأمين العام، المنظمة العربية لحقوق الإنسان. www.aohr.net

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبذلك فتبنى الدعوة لتطبيق العدالة الإنتقالية في مصر أكبر من قدرة فرد أو مؤسسة واحدة وتحتاج لظهير سياسي واجتماعي واسع.

الملاحظة الثالثة تتعلق بمفهوم التعويض فعديد من الأدبيات العربية تتحدث عن التعويض والتعويض في اللغة القانونية أضيق بكثير من مصطلح جبر الأضرار الذى يتسع ليشمل عديد من برامج الإنصاف والعدالة ويتضمن التعويض.

استعرضت الورقة التجارب الدولية للعدالة الإنتقالية والسمات المشتركة فيما بينها وغالبا ما كانت تجارب العدالة الإنتقالية تنطلق أو تتأسس على لجان وطنية لكشف الحقائق أو تقصيها أو التحرى عن عمليات انتهاك جسيمة، واستقراء التطور التاريخي للجان الحقيقة يشير لأن تلك اللجان تشترك في جملة من الخصائص أو المعايير وهى [٢]:

١. **إنها لجان رسمية**: وقد تنشأ بقرار أو قانون أو اتفاق سلام بين الأطراف المتنازعة في نزاع أهلي، أو عقب مرحلة انتقال ديمقراطي.
٢. **تعمل خلال فترة زمنية مؤقتة**: يستمر عمل هذه اللجان لفترة مؤقتة قد تستمر لعدة سنوات، وتنهي أعمالها بإصدار تقرير نهائي عن نتائج أعمالها.
٣. **تبحث الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في فترة محددة**: حيث ينص قانون تأسيس اللجنة عن الفترة الزمنية التي سينصب عمل اللجنة عليها، بحيث يكون الشهود والضحايا أو ذويهم على قيد الحياة، ولكن لا تبحث هذه اللجان فترات زمنية شديدة القدم.
٤. **تعالج الأوضاع الناتجة عن إرث الانتهاكات الجسيمة**: عند بدء مثل هذه اللجان عملها، عادة ما يكون بعض مظاهر الانتهاك قائمة مثل الاعتقال التعسفي، أو الاختفاء القسري، أو التعذيب، وعلى هذه اللجان معالجة هذه الأوضاع بإطلاق سراح المعتقلين، وإجلاء مصير المفقودين.
٥. **ليست هيئات قضائية**: على الرغم من الصلاحات التي تمنح لبعض لجان تقصي الحقائق، مثل الإطلاع على السجلات والوثائق الرسمية والأرشيفية، ولها سلطة استدعاء الأشخاص واستجوابهم، لكنها ليست هيئة قضائية,
٦. **إصدار تقارير ختامية**: وهو يهدف إلى تكوين الذاكرة الجمعية والتاريخية عن الأحداث والفترات الزمنية التي شهدت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، كما يناط بها تحديد المسئولية الفردية والجنائية، وتقديم مقترحات لإصلاح مؤسسات الدولة وبنيتها التشريعية.
٧. **الدعوة للعفو والمصالحة ودعم الانتقال والتطور الديمقراطي**: عادة ما تقوم لجان الحقيقة والمصالحة بالترويج لفكرة المصالحة التي جوهرها المصارحة والاعتراف وتعزيز قيم

[2] معتز بالله عثمان، "معايير العدالة الانتقالية بين النظرية والتطبيق، في نظام عساف (محرر) حقوق الإنسان في إطار العدالة الجنائية (عمان: مركز عمان لداسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المواطنة، والتطور الديمقراطي، وتشجيع الجناة على الاعتراف بجرائمهم وطلب العفو من الضحايا كوسيلة للتطهر من الذنب وإعادة الاعتبار للضحايا.

الإشكاليات المرتبطة بتطبيق العدالة الانتقالية :

تعد **إشكالية الإفلات من العقاب** واحدة من المعضلات الكبرى التي تطرحها العدالة الانتقالية، وفي ضوء الخبرات الدولية المتراكمة في هذا الشأن، فإن مسألة الإفلات من العقوبة كان المشكلة الأكثر تعقيداً التي واجهتها الدول التي لجأت إلى تطبيقات العدالة الانتقالية، وتعاملت معها في سياقات مختلفة ترتبط بظروف الانتقال في كل دولة.

ففي التجربة الارجينتينية استمرت مسالة الإفلات من المساءلة قائمة، رغم انتهاء الحكم العسكري، وإجراءات انتخابات نزيهه تم بموجبها نقل السلطة إلى المدنيين، فتفعيل مبدأ "المذنب تنبغي محاكمته" يقتضي إيداع الفاعلون المباشرون وغير المباشرون في السجون، وكان سيتعين تطبيق القانون على غالبية الضباط وضباط الصف في صفوف القوات المسلحة، وقوات الأمن، والمجندين، الذين تورطوا في أعمال غير قانونية، وعلى الرغم من أن الارجنتين قد بدأت طريق المحاكمات الجنائية إلا أنها اضطرت للتراجع عنه، نظراً للتضامن المؤسسي بين الجيش والمتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الذي كان من شأنه تقويض عملية الانتقال الديمقراطي بأكملها.

وفي سياق تجربة جنوب أفريقيا، لم تكن المؤسسة الأمنية في نظار الأبارتيد تقبل التسوية التفاوضية بين حكومة الأبارتيد والأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا، إلا بعد حصولها على تأكيد بأن مفاوضات الانتقال السلمي إلى الديمقراطية لن تنتهي بإيداع أفراد الأمن والقوات العسكرية السجن.

وأصدر الدكتاتور التشيلي غستو بينوشيه عفواً عن قادة الجيش ليستفيد هو وكبار قادة المؤسسة العسكرية منه، قبل تسليم السلطة للمدنيين، وساندت الجيش بينوشيه لوقف محاكمته في تشيلي.

وانفردت التجربة المغربية بين التجارب الدولية في هذا الشأن، باعتبارها الوحيدة التي التي اشترط فيها مسبقاً الامتناع عن ملاحقة الجناه قضائياً، كشرطٍ أساسي لتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، ومن ثم لم يقدم مقترفي الانتهاكات الجسيمة للمحاكمة.

ومن ناحية أخرى تعد **تصفية الحسابات السياسية مع نظم الحكم السابقة** أحد الإشكاليات التي تصاحب تطبيق العدالة الانتقالية، فعملية الانتقال إلى الديمقراطية ترتبط في الغالب بتصفة تركة سياسية، ومن ثم فإن آلية العدالة الانتقالية قد تكون وسيلة لتصفية الحسابات السياسية، وتصفية رموز النظام السابق، وهو ما قد يؤدي إلى تحميل طرف بعينه كل المسؤلية السياسية والأدبية دون بقية الأطراف، وهو ما يستلزم إطلاق نقاش مجتمعي يضم مختلف أطراف العملية السياسية والاجتماعية، للتوافق حول القضايا التى تتضمنها العدالة الإنتقالية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com